Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 20

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/05/23-17)

العدد 2020/20

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2020/20

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب المحلية، وارتفاع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ إقرار إجراءات جديدة في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية لدعم التنمية الاقتصادية وترسيخ الاعتماد على الذات.
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ الإعلان عن المزايا والحوافز التي سيتم تقديمها للقطاعات المستهدفة ببرنامج إحلال بدائل المستوردات.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- تونس؛ انكماش الاقتصاد في الربع الأول من عام 2020.
- المملكة العربية السعودية؛ انخفاض معدل التضخم في شهر نيسان من عام 2020.

❖ **الاقتصادات العالمية:**

- منطقة اليورو؛ ارتفاع مؤشر ZEW للثقة الاقتصادية في شهر أيار من عام 2020، وانخفاض معدل التضخم في شهر نيسان من عام 2020، وانخفاض إنتاج قطاع البناء في شهر آذار من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر أيار من عام 2020، وانخفاض مبيعات المنازل القائمة في شهر نيسان من عام 2020، وانخفاض مطالبات البطالة.
- بريطانيا؛ انخفاض كل من؛ معدل التضخم السنوي، ومبيعات التجزئة في شهر نيسان من عام 2020.
- روسيا؛ انكماش الناتج الصناعي في شهر نيسان من عام 2020.
- الصين؛ المحافظة على سعر الفائدة دون تغيير في شهر أيار من عام 2020.
- اليابان؛ انخفاض معدل التضخم في شهر نيسان من عام 2020.
- ماليزيا؛ انخفاض معدل التضخم في شهر نيسان من عام 2020.
- البنك الدولي؛ تقرير صحفي حول ضرورة التوسع في استخدام حلول الطاقة المستدامة في أنحاء العالم بعد جائحة كورونا.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- صندوق النقد الدولي؛ هل يمكن للرقمنة أن تساعد في ردع الفساد في أفريقيا؟
- صندوق النقد الدولي؛ محركات الوصول المالي: دور السياسات الاحترازية الكلية.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- موريشيوس؛ اقتصاد متنوع مستقر.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 479.92 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 473.79 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 6.13 ليرة سورية (بمعدل 1.29%) (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

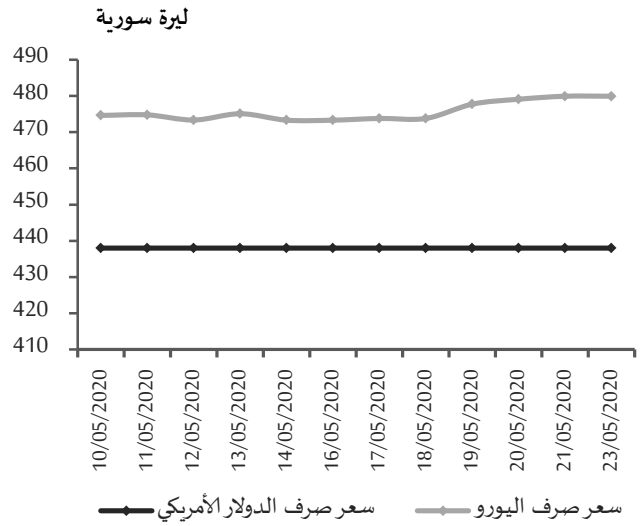

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 704 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 771.58 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 761.73 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 9.85 ليرة سورية (بمعدل 1.29%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

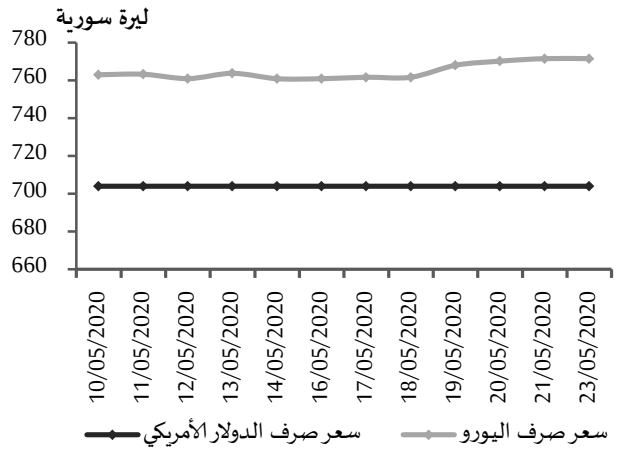

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 66,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 60,857 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 5,143 ليرة سورية (بمعدل 8.45%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 77,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 71,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 6,000 ليرة سورية (بمعدل 8.45%) (الشكل رقم 3)، كما ارتفع سعر الذهب عالمياً بمقدار 3.75 دولار أمريكي للأونصة بنسبة ارتفاع بلغت 0.22%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

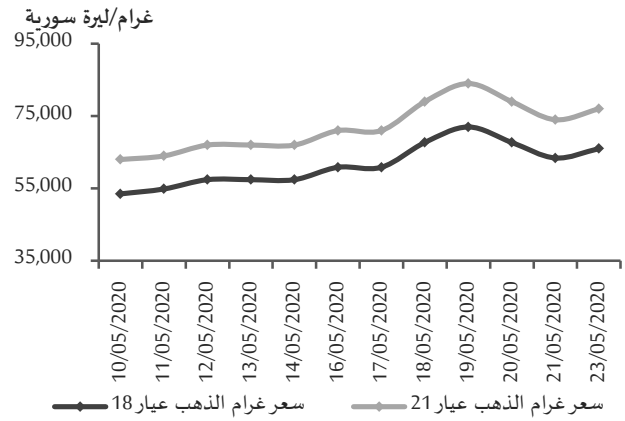

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى 6,662.32 نقطة مقارنةً بمستوى 6,376.80 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة ارتفاع بلغت 4.48%، ويعود هذا الارتفاع في المؤشر العام لسوق دمشق إلى ارتفاع أسهم 9 شركات هي: بنك قطر الوطني سورية بنسبة ارتفاع 18.81%، وبنك الشام بنسبة ارتفاع 17.63%، وبنك البركة سورية بنسبة ارتفاع 17.62%، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة ارتفاع 16.15%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ارتفاع 15.25%، وفرنسبنك سورية بنسبة ارتفاع 13.7%، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة ارتفاع 12.66%، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة ارتفاع 10.19%، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة ارتفاع 3.93%، وسجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية ارتفاعاً إلى مستوى 1.139 مليار ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 191 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، كما ارتفع حجم التداول إلى مستوى 1.513 مليون سهم، مقارنةً بمستوى 275 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 763 صفقة مقارنةً بـ 212 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

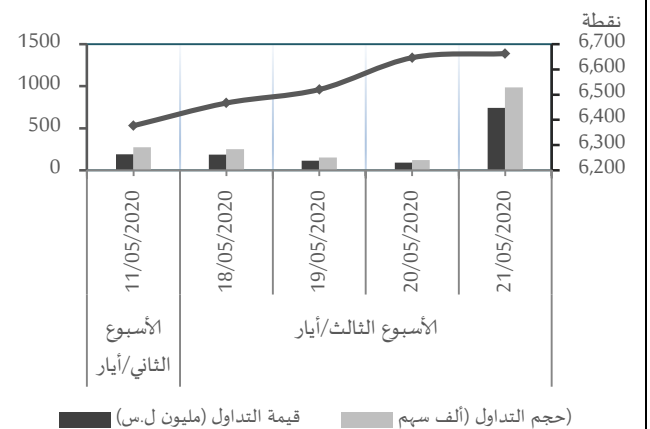

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 96.10% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 93.87% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 2.33% مقارنةً بمستوى 0.64% في تداولات الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 1.13% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 1.85% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع الاتصالات إلى مستوى 0.45% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 3.64% في تداولات الأسبوع السابق، بينما لم يجر تداول على كل من قطاعي الخدمات، والزراعة.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع

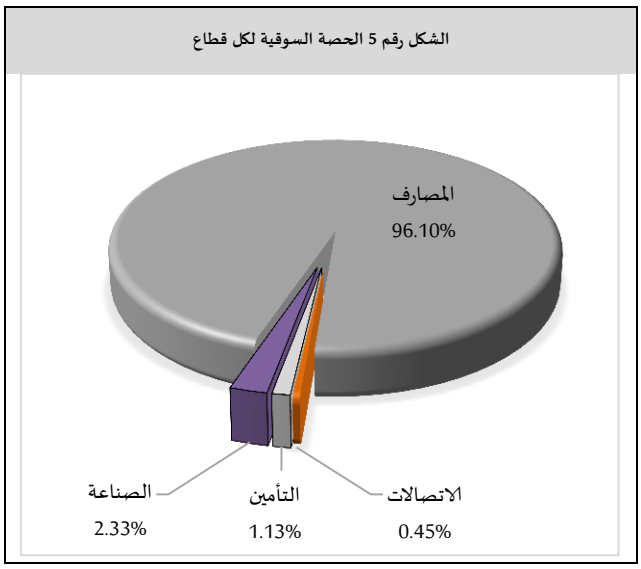

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك الشرق متصدراً بنسبة استحواذ 35.49% وحجم تداول 551,178 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 26.30% وحجم تداول 249,685 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 15.63% وحجم تداول 247,902 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 7.97% وحجم تداول 198,590 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 4.65% وحجم تداول 67,841 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 3.17% وحجم تداول 57,968 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 1.72% وحجم تداول 17,334 سهم، وفرنسبنك سورية بنسبة استحواذ 1.14% وحجم تداول 34,449 سهم، وشركة العقيلة للتأمين

التكافلي بنسبة استحواذ 1.04% وحجم تداول 30,751 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء؛ إقرار إجراءات جديدة في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية لدعم التنمية الاقتصادية وترسيخ الاعتماد على الذات:

أقر مجلس الوزراء إجراءات جديدة في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية بهدف استمرار دعم التنمية الاقتصادية وترسيخ الاعتماد على الذات، وتحفيز استيراد المواد الأساسية غير المنتجة محلياً في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية محلياً ودولياً جراء التصدي لوباء كورونا وضمن خطة الدولة لتجاوز تأثير الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة من الدول الغربية في سورية. حيث قرر المجلس السماح للقطاع الخاص باستيراد الأسمدة، وللمؤسسة العامة للأعلاف باستيراد الأعلاف وتوزيعها على المداجن، كما درس مشروع قانون لخفض الرسوم الجمركية لكسبة فول الصويا والذرة الصفراء بنسبة 50% وإعفائها من بقية الرسوم والضرائب الأخرى، ورفع خطة استيراد الجرارات الزراعية من ألف ليرة سورية إلى خمسة آلاف ليرة سورية وتقديمها للفلاحين بفائدة مدعومة. ورصد حوالي 1.5 مليار ليرة سورية للاستمرار ببرامج دعم المرأة الريفية وتشجيع نشر الزراعات الأسرية، كما رصد الاعتمادات اللازمة لإنتاج بذار البطاطا خلال الفترة من 2020 حتى 2023 واستيراد المزيد من البكاكير عن طريق القطاعين العام والخاص.

في قطاع الصناعة؛ قرر المجلس اتخاذ خطوات إسعافيه مباشرة لتسويق منتجات القطاع العام بسعر التكلفة وبأقل من سعر السوق بنسبة 15%، وكلف اتحادات غرف الصناعة والحرفيين بإقامة أسواق شعبية بغرض إيصال السلع من المنتج إلى المستهلك مباشرة والتوسع الأفقي بافتتاح الوحدات الإنتاجية الصناعية، والحرفية، والأسرية الريفية. وتم تكليف وزارة الصناعة بزيادة إنتاج الشركات والمصانع في المدن والمناطق الصناعية إلى جانب تطوير عمل اتحادات غرف الصناعة والحرفيين وتأمين الكهرباء للمدن والمناطق الصناعية والحرفية على مدار الساعة إضافةً إلى تعزيز التصنيع الزراعي بالشراكة مع الفلاحين وإعفاء احتياجات مشاريع الصناعات الزراعية من الضرائب والرسوم.

كما وافق المجلس على مشروع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنح قروض للمسرحين من خدمة العلم عبر المصارف ومؤسسات التمويل الصغير بضمانة الصندوق الوطني للمعونة ومؤسسة ضمان مخاطر القروض، حيث يتحمل صندوق المعونة دفع الفائدة عن المسرح بالكامل بهدف تعزيز فرصة دخولهم الى سوق العمل. وكلف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتقديم التسهيلات لتأمين المواد الأساسية دون حدوث أية انقطاعات وتسريع منح إجازات الاستيراد لهذه المواد إضافةً إلى مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي، وأقر قائمة بـ 67 مادة مع ملفاتها النهائية ليتم إنتاجها محلياً ضمن برنامج إحلال المستوردات وعرضها للاستثمار على أن يتم إعطاء الأولوية في تخصيص المقاسم بالمدن الصناعية لمشاريع بدائل المستوردات وإعفاء المستثمر من تسديد قيمة الدفعة الأولى مع فترة سماح بالتسديد لحين البدء بالإنتاج وزيادة مدة استيفاء الأقساط إلى 20 سنة. كما شدد المجلس على الجهات العامة كافة لضبط الإنفاق العام وتفعيل استخدام المراسلات الالكترونية بدلاً من الورقية، وتشديد الرقابة على لجان الشراء وعقود الصيانة.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ الإعلان عن المزايا والحوافز التي سيتم تقديمها للقطاعات المستهدفة ببرنامج إحلال بدائل المستوردات:

أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن المزايا والحوافز التي سيتم تقديمها للمواد والقطاعات المستهدفة ببرنامج إحلال بدائل المستوردات كفرص استثمارية. وأوضحت أن هذه المزايا والمحفزات تختلف حسب المادة والقطاع إلا أنها تشمل بصورة عامة تخفيض الرسوم الجمركية على بعض مدخلات الإنتاج، مع إجراءات حمائية من منافسة البضائع

والسلع المستوردة المماثلة وتسهيل الحصول على الاحتياجات اللازمة للانطلاق بالعمل إضافةً إلى إمكانية تشميل بعض القطاعات بحوافز التصدير مستقبلاً.

وأشارت الوزارة إلى أن المزايا المتعلقة بتخصيص الأراضي في المدن والمناطق الصناعية لا تحصل عليها جميع المنشآت وإنما تخضع لاعتبارات تتعلق بمدى أهمية حاجة القطاع إلى المزيد من المنشآت الجديدة أو البديلة عنها المتضررة كلياً موضحة أن هذه المزايا تتضمن إعطاء الأولوية في تخصيص المقاسم في المدن الصناعية لمشاريع بدائل المستوردات وبالمساحات المطلوبة، مع تأمين الخدمات اللازمة كافة وبنفس اليوم الذي يراجع فيه المستثمر المدينة الصناعية مزوداً بكتاب من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وعدم مطالبته بتسديد قيمة الدفعة الأولى إضافة إلى إعطاء المستثمر فترة سماح لحين البدء بالإنتاج وزيادة مدة استيفاء الأقساط إلى 20 سنة.

تتضمن المزايا تخفيض أعباء وتكاليف الحصول على التمويل من خلال برنامج دعم أسعار الفائدة الذي يتكامل مع برنامج إحلال بدائل المستوردات حيث تتحمل الدولة نسبة 7% من سعر الفائدة المحدد على القروض التي سيتم منحها. وتتضمن برامج دعم أسعار الفائدة التي تم إطلاقها: دعم إقامة وتشغيل وترميم منشآت صناعة الأدوات والأجهزة الطبية، ودعم صناعة الأقمشة المصنرة وصناعة الخيوط، وإقامة وتشغيل وترميم منشآت صناعة النسيج الآلي والتريكو والسجاد والموكيت والمصابغ، وإقامة وتشغيل معامل لإنتاج مستلزمات الري الحديث، ودعم صناعة الورق، إضافةً إلى دعم صناعة النشاء والقطر الصناعي، وإقامة معامل لإنتاج الألواح الزجاجية، وترميم وإعادة تشغيل معامل صناعة الآلات وخطوط الإنتاج، وترميم وإعادة تشغيل وإقامة معامل صناعة ألواح الفورميكا بدءاً من المادة الأولية.

كما يشمل البرنامج أيضاً دعم ترميم وإعادة تشغيل وإقامة مشاريع صناعة مكونات الطاقات المتجددة وإقامة معامل لإنتاج الإنفيرترات، ودعم ترميم وإعادة تشغيل وإقامة معامل لإنتاج البطاريات وصناعة أجهزة الإنارة، وترميم المنشآت المتضررة واستبدال خطوط الإنتاج والقوالب أو تجديدها أو شراء قوالب جديدة لصناعة أدوات المائدة والأدوات المطبخية، وتأسيس وتوسيع وتشغيل معامل عبوات الألمنيوم القاسية وتيووبات الألمنيوم الطرية وألواح الألمنيوم المدمجة، وإقامة منشآت تصنيع مشتقات الحليب وإعادة تأهيل معامل الأدوية البيطرية المتضررة أو إقامة معامل لإنتاج أدوية بيطرية جديدة غير منتجة محلياً وإعادة تشغيل معامل صناعة الأسمدة المتضررة.

الاقتصادات العربية:

تونس؛ انكماش الاقتصاد في الربع الأول من عام 2020:

انكمش الاقتصاد التونسي بنسبة 1.7% في الربع الأول من عام 2020، بعد نموه بنسبة 0.6% في الربع الرابع من عام 2019، وهو الانكماش الأكثر حدة منذ الربع الثالث من عام 2011، حيث ضربت جائحة فيروس كورونا قطاع السياحة في البلاد، والذي يسهم بنحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي وهو مصدر رئيس للعملة الأجنبية.

المملكة العربية السعودية؛ انخفاض معدل التضخم في شهر نيسان من عام 2020:

انخفض معدل التضخم السنوي في المملكة العربية السعودية إلى 1.3% في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 1.5% في الشهر السابق من العام ذاته، مع تأثير تفشي فيروس كورونا في إنفاق المستهلكين، حيث انخفضت تكاليف كل من؛ المطاعم والفنادق، والملابس والأحذية، وتكاليف النقل، والإسكان والمرافق. على أساس شهري؛ انخفضت أسعار المستهلكين بنسبة 0.1% في شهر نيسان من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

ارتفاع مؤشر ZEW للثقة الاقتصادية في شهر أيار من عام 2020:

ارتفع مؤشر ZEW للثقة الاقتصادية في منطقة اليورو بمقدار 20.8 نقطة إلى 46 نقطة في شهر أيار من عام 2020، مقارنةً بـ 25.2 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهي أعلى قراءة

منذ شهر آب من عام 2015. حيث توقع 63.5% من المحللين الذين شملهم الاستطلاع تحسناً في النشاط الاقتصادي، بينما توقع 17.5% منهم تدهور النشاط الاقتصادي، في حين توقع 19% منهم عدم حدوث تغييرات.

انخفاض معدل التضخم في شهر نيسان من عام 2020:

انخفض معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو إلى 0.3% في شهر نيسان من عام 2020 وبأدنى من التقديرات الأولية عند 0.4%، وهو أدنى معدل منذ شهر آب من عام 2016، وبذلك يتأكد مسار تباطؤ التضخم منذ بدء عام 2020؛ إذ هبط من 0.7% في شهر آذار، و1.2% في شهر شباط، و1.4% في شهر كانون الثاني، ليزداد بعداً عن هدف البنك المركزي الأوروبي لمعدل يقل قليلاً عن 2% على المدى المتوسط. حيث انخفضت أسعار الطاقة وسط جائحة الفيروس التاجي وحرب أسعار النفط بين روسيا والمملكة العربية السعودية.

انخفاض إنتاج قطاع البناء في شهر آذار من عام 2020:

انخفض إنتاج قطاع البناء في منطقة اليورو على أساس سنوي بنسبة 15.4% في شهر آذار من عام 2020، بعد ارتفاعه بنسبة 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أشد انكماش في نشاط البناء منذ شهر شباط من عام 2012، ومن بين أكبر الاقتصادات في منطقة اليورو، انخفض إنتاج البناء في فرنسا (-41.2%)، وإيطاليا (-35.4%)، وإسبانيا (-15.5%)، بينما ارتفع في ألمانيا (5.1%).

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر أيار من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب الذي يشير إلى اتجاهات الأعمال عبر كل من قطاعي التصنيع والخدمات إلى 36.4 نقطة في شهر أيار من عام 2020، من أدنى مستوى قياسي له في الشهر السابق من العام ذاته عند 27.0 نقطة، وذلك مع بداية فتح الاقتصاد الأمريكي، حيث ارتفعت معنويات الشركات من أدنى مستوى على الإطلاق في شهر نيسان السابق.

انخفاض مبيعات المنازل القائمة في شهر نيسان من عام 2020:

انخفضت مبيعات المنازل القائمة في الولايات المتحدة بنسبة 17.8% إلى 4.33 مليون وحدة في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بانخفاضها بنسبة 8.5% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أكبر انخفاض منذ شهر تموز من عام 2010 مع تأثر سوق العمل والاقتصاد الأمريكي عموماً بجائحة فيروس كورونا مما قوض الطلب على المنازل.

انخفاض مطالبات البطالة الأمريكية:

انخفض عدد الأمريكيين الذين قاموا بملء إعانات البطالة إلى 2.438 مليون طلب في الأسبوع المنتهي في 16 أيار من عام 2020، مقارنةً بـ 2.687 مليون طلب في الأسبوع السابق، وهو أدنى مستوى منذ أن بدأت أزمة الفيروس التاجي قبل أكثر من شهرين، حيث بدأت تتراجع طلبات إعانة البطالة على نحو تدريجي منذ بلغت مستوى قياسياً عند 6.867 مليون في الأسبوع المنتهي في 28 آذار من عام 2020، وقد تم الإبلاغ عن أكبر الزيادات في مطالبات البطالة في كاليفورنيا ونيويورك، وفلوريدا، وجورجيا، وواشنطن، وتكساس.

الاقتصاد البريطاني:

انخفاض معدل التضخم السنوي في شهر نيسان من عام 2020:

انخفض معدل التضخم السنوي إلى 0.8% في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 1.5% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأدنى من توقعات السوق عند 0.9%، وهو أدنى مستوى منذ شهر آب من عام 2016، ويرجع ذلك إلى الانخفاض في تكلفة المساكن والمرافق، وانخفاض أسعار الوقود مدفوعاً بانخفاض أسعار النفط، إضافةً إلى انخفاض أسعار الملابس مع قيام شركات بيع الملابس التي تضررت بفعل قرارات الحكومة المتعلقة بلزوم معظم السكان منازلهم بخفض الأسعار أكثر من المعتاد في محاولة لبيع ما لديها من مخزون.

انخفاض مبيعات التجزئة في شهر نيسان من عام 2020:

انخفضت مبيعات التجزئة على أساس شهري بنسبة 18.1% في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بانخفاضها بنسبة 5.2% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من توقعات السوق بانخفاضها بنسبة 16%، ويعود ذلك إلى تفشي جائحة فيروس كورونا والتدابير التقييدية المفروضة كإغلاق المتاجر والأعمال. حيث انخفضت مبيعات كل من؛ الوقود، والملابس والأحذية، والسلع المنزلية.

الاقتصاد الروسي

انكماش الناتج الصناعي في شهر نيسان من عام 2020:

انكمش الإنتاج الصناعي الروسي على أساس سنوي بنسبة 6.6% في شهر نيسان من عام 2020، بعد ارتفاعه بنسبة 0.3% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأدنى من توقعات السوق بانخفاضه بنسبة 10%، وهو أكبر انكماش في الإنتاج الصناعي منذ شهر أيلول من عام 2009، حيث انخفض كل من؛ الإنتاج للتصنيع، واستخراج المواد الخام، والكهرباء والغاز، وتوزيع المياه والصرف الصحي. وعلى أساس شهري؛ انخفض الإنتاج بنسبة 9.2% في شهر نيسان من عام 2020 بعد ارتفاعه بنسبة 6.4% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛ المحافظة على سعر الفائدة دون تغيير في شهر أيار من عام 2020:

أبقى بنك الصين الشعبي أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه في 20 أيار من عام 2020 كما هو متوقع في الأسواق، حيث أبقى على سعر الفائدة الرئيس على القروض لأجل عام عند 3.85% دون تغيير عن الشهر السابق، وأبقى سعر الفائدة الرئيسي للقروض لأجل خمسة أعوام عند 4.65%، ويتوقع المستثمرون أن تبدأ السلطات الصينية تحفيز نقدي ومالي لمساعدة الشركات والمستهلكين ودعم الاقتصاد الذي نالت منه جائحة كورونا مع بدء الجلسة السنوية للمؤتمر الوطني للشعب الصيني في 22 أيار.

اليابان؛ انخفاض معدل التضخم في شهر نيسان من عام 2020:

انخفض معدل التضخم على أساس سنوي إلى 0.1% في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 0.4% في الشهر السابق من العام ذاته، وسط استمرار تأثير جائحة فيروس كورونا في الاقتصاد الياباني، وهو أدنى مستوى له منذ شهر تشرين الأول من عام 2016، حيث انخفضت أسعار النقل والاتصالات، وتباطأ التضخم في الإسكان والرعاية الطبية.

ماليزيا؛ انخفاض معدل التضخم في شهر نيسان من عام 2020:

انخفض معدل التضخم على أساس سنوي بنسبة 2.9% في شهر نيسان من عام 2020، مقارنة بـ 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته، وسط انخفاض حاد في أسعار النقل وانخفاض تكاليف الإسكان والمرافق، إضافةً إلى تباطؤ أسعار المشروبات الكحولية والمطاعم والفنادق، والصحة وخدمات الترفيه والثقافة. وعلى أساس شهري؛ انخفضت أسعار المستهلكين بنسبة 2.7% في شهر نيسان من عام 2020 مقارنةً بانخفاضها بنسبة 1.2% في الشهر السابق من العام ذاته.

المنظمات والهيئات الدولية:

البنك الدولي؛ تقرير صحفي حول ضرورة التوسع في استخدام حلول الطاقة المستدامة في أنحاء العالم بعد جائحة كورونا:

كشف التقرير الجديد لتتبع الهدف السابع[1] من أهداف التنمية المستدامة الصادر بعنوان: التقدم المحرز في مجال الطاقة أنه على الرغم من التقدم الذي تسارعت خطاه خلال السنوات العشر الماضية، فإن العالم لن يتمكن من تأمين طاقة حديثة مستدامة وموثوقة بأسعار معقولة للجميع بحلول عام 2030 ما لم يتم تعزيز الجهود بدرجة كبيرة.

يبين التقرير أنه تم تحقيق تقدم ملموس نحو بلوغ مختلف جوانب الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة قبل بدء

[1] يدعو الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة إلى تعميم حصول الجميع على الكهرباء بحلول عام 2030

تفشِّي جائحة كورونا. حيث نتج عن ذلك انخفاض ملحوظ في شتَّى أنحاء العالم في عدد السكان المحرومين من إمدادات الكهرباء، وزيادة الإقبال على استخدام الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء، وتحسينات في كفاءة استخدام الطاقة. وعلى الرغم من هذه المكاسب، لا تزال الجهود العالمية غير كافية لبلوغ المقاصد الرئيسة للهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ويشير التقرير إلى انخفاض عدد السكان الذين لا يحصلون على الكهرباء من 1.2 مليار شخص في 2010 إلى 789 مليون شخص في 2018، ولكن في إطار السياسات التي كانت قائمة قبل بدء تفشِّي جائحة كورونا، سيظل هناك نحو 620 مليون شخص محرومين من الحصول على الكهرباء في 2030، 85% منهم في أفريقيا جنوب الصحراء. وسيتطلَّب تسريع وتيرة التقدُّم المُحرز في كل المناطق والقطاعات تعزيز الالتزام السياسي، والتخطيط طويل الأجل في مجال الطاقة، وزيادة التمويل العام والخاص، وتوفير حوافز كافية على صعيد السياسات والمعاملة الضريبية من أجل تسريع معدلات استخدام التقنيات الجديدة. ويجب زيادة التركيز على "عدم إغفال أحد"، بالنظر إلى النسبة الكبيرة من السكان المحرومين من الحصول على الكهرباء في المجتمعات الريفية الأفقر والأولى بالرعاية في المناطق النائية.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، حيث ارتفع المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 4.97% مسجلاً 7,050.66 نقطة بدعم من قطاعات الاتصالات، والصناعة، والخدمات، وارتفع مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 2.35% مسجلاً 1,938.91 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، والنقل، والسلع المعمرة، كما ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 1.90% مسجلاً 9,592.54 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات، والمصارف، والسلع الاستهلاكية، بينما انخفض المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 1.96% مسجلاً 1,574.10 نقطة بضغط من قطاعات العقارات، والخدمات، والقطاع المالي، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 1.72% مسجلاً 10,109.91 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والاتصالات، والاستثمار.

الشكل رقم 6 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

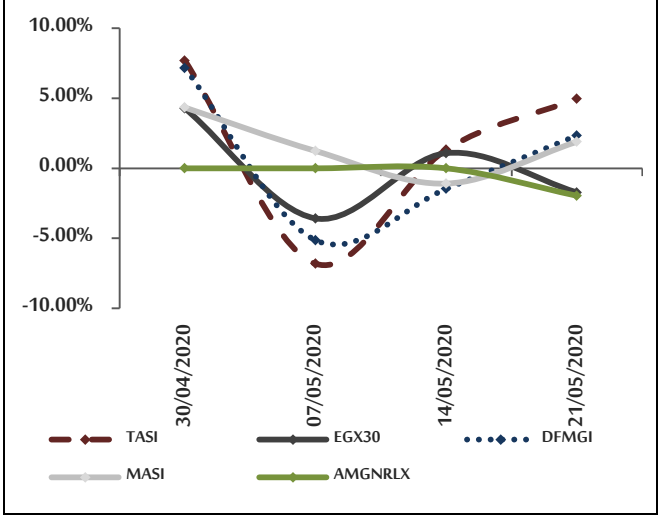

الأسهم الأمريكية:

أنهت مؤشرات الأسواق الأمريكية تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع مدعومةً بالتفاؤل حيال إمكانية تطوير لقاح ضد "كورونا" مع إجراء الكثير من الدول والشركات والمراكز الطبية والبحثية تجارب أولية على أمصال واعدة، مسجلةً أرباح في قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والصناعة، والمالية، والتكنولوجيا؛ حيث ارتفع مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت 3.44% مسجلاً 9,324.59 نقطة، وارتفع مؤشر **DJI** بنسبة بلغت 3.29% مسجلاً 24,465.16 نقطة، كما ارتفع مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت 3.20% مسجلاً 2,955.45 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

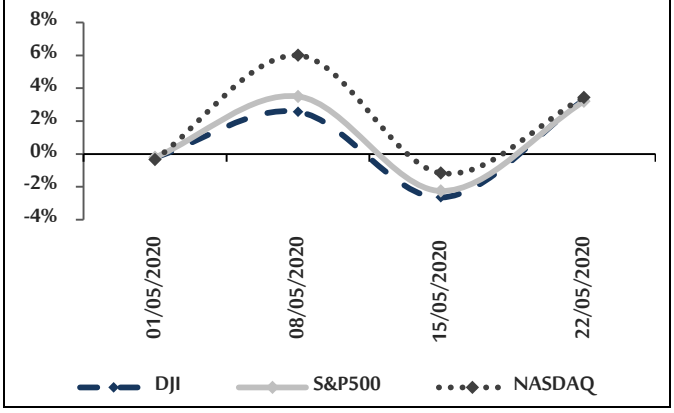

الأسهم الأوروبية:

ارتفعت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية بفضل تحسن معنويات المستثمرين، في ظل استمرار عمليات إعادة فتح الاقتصادات الكبرى في أوروبا تدريجياً وتخفيف القيود ضد فيروس كورونا المستجد، حيث ارتفع مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة بلغت 5.82% مسجلاً 11,073.87 نقطة بدعم من قطاعات التكنولوجيا، والنقل، والتأمين، وارتفع مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 3.90% مسجلاً 4,444.56 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، والتكنولوجيا، والتعدين، كما ارتفع مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 3.34% مسجلاً 5,993.28 نقطة بدعم من قطاعات التعدين، والمصارف، والخدمات.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

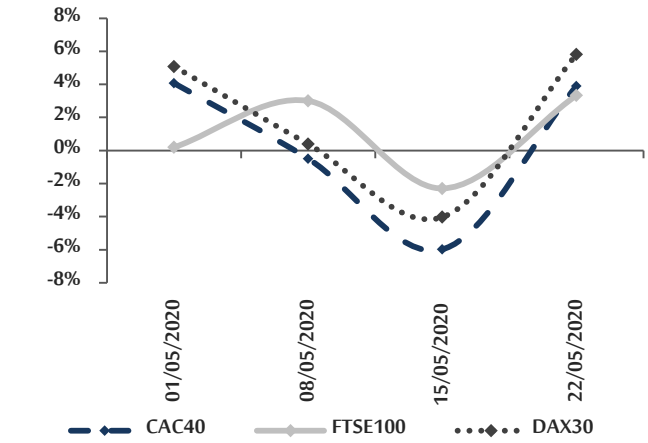

الأسهم الآسيوية:

تباينت مؤشرات الأسهم الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية نتيجة تصاعد التوترات بين واشنطن وبكين عقب تمرير مجلس الشيوخ مشروع قانون يمنع الشركات الصينية من الإدراج في بورصات أمريكا، حيث انخفض مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 1.91% مسجلاً 2,813.77 نقطة بضغط من قطاعات المالية، والسلع المعمرة، والتأمين، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 1.07% مسجلاً 9,039.25 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والمصارف، التجزئة، بينما ارتفع مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 1.75% مسجلاً 20,388.16 نقطة بدعم من قطاعات النقل، المالية، والصناعة، وارتفع مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة بلغت 1.71% مسجلاً 5,497.00 نقطة بدعم من قطاعات التعدين، والصناعة، والزراعة.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

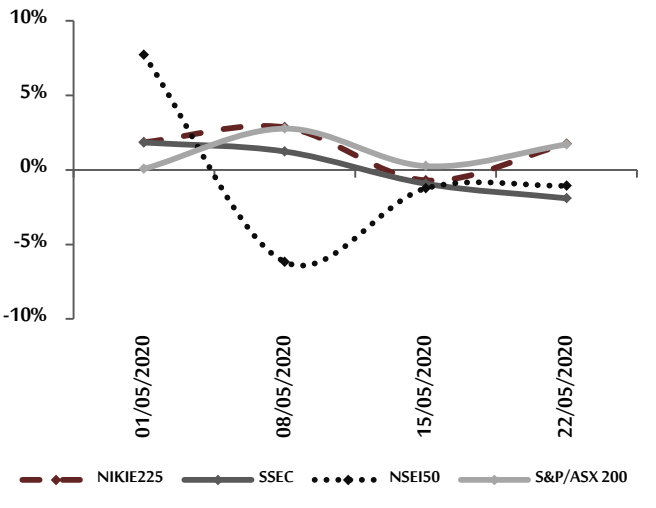

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، حيث ارتفع مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 4.45% مسجلاً 2,709.38 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والمصارف، والزراعة.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

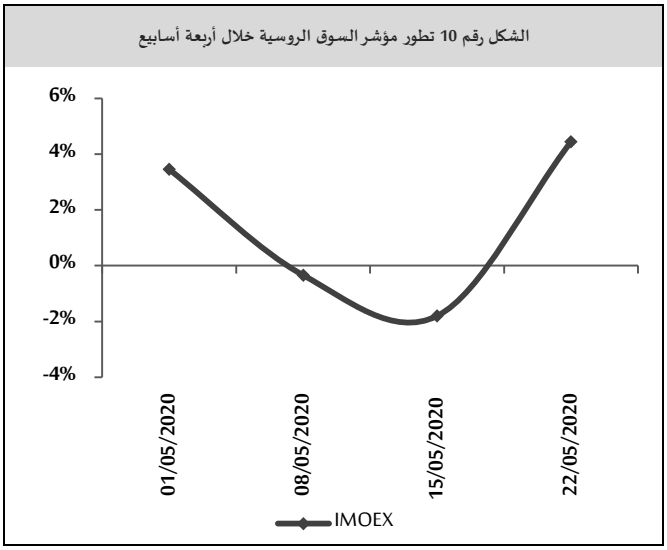

أسعار العملات:

اليورو:

تابع اليورو ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً مستوى 1.0913 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.0816 دولار أمريكي لليورو)

مدعوماً بمقترح من فرنسا وألمانيا لصندوق إنعاش اقتصادي حجمه 500 مليار يورو (543 مليون دولار أمريكي) لتقديم منح للمناطق الأشد تضرراً من أزمة فيروس كورونا، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.0979 دولار أمريكي لليورو بالتزامن مع التفاؤل حيال الاقتصاد الأوروبي، بعد صدور بيانات مؤشرات القطاع التصنيعي التي عززت التفاؤل في الأسواق، لأنها جاءت بأفضل من المتوقع خلال الشهر الجاري[1] بينما انخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.0902 دولار أمريكي لليورو وسط بيانات اقتصادية ضعيفة[2].

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

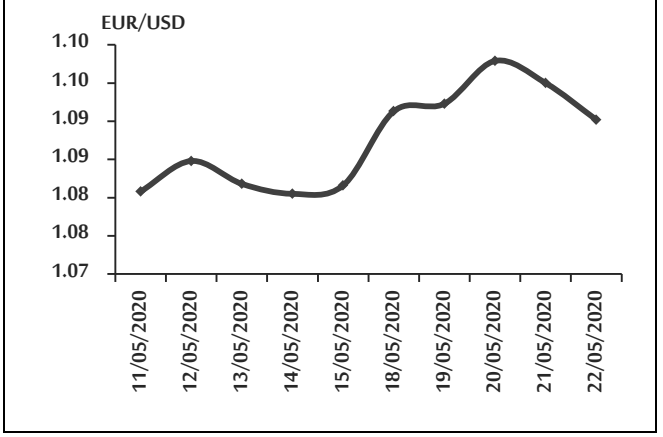

الجنيه الإسترليني:

ارتفع الجنيه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً مستوى 1.2193 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.2106 دولار أمريكي للجنيه) بعد إعلان الحكومة البريطانية عن استعدادها لطرح مسودة قانونية توضح نهجها في التعامل مع ملف الخروج من الاتحاد الأوروبي "بريكست"، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.2241 دولار أمريكي للجنيه حيث تلقى دعماً من الضغوط التي تمارسها الحكومة البريطانية على الاتحاد الأوروبي بشأن ملف "بريكست"، بينما انخفض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.2166 دولار أمريكي للجنيه وذلك مع تقييم المستثمرين لخطوة وزارة الخزانة البريطانية الغير مسبوقة، حيث أعلنت المملكة المتحدة عن بيع سندات بعائد سالب للمرة الأولى في تاريخ البلاد، وذلك في ردة فعل على انخفاض معدل التضخم[3] دون المستهدف الذي حدده بنك إنجلترا عند 2%، وبلغ حجم السندات البريطانية المباعة بعائد سالب حوالي 3.8 مليار جنيه إسترليني (أي ما يعادل 4.6 مليار دولار أمريكي)، وبلغ العائد (-0.003%).

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

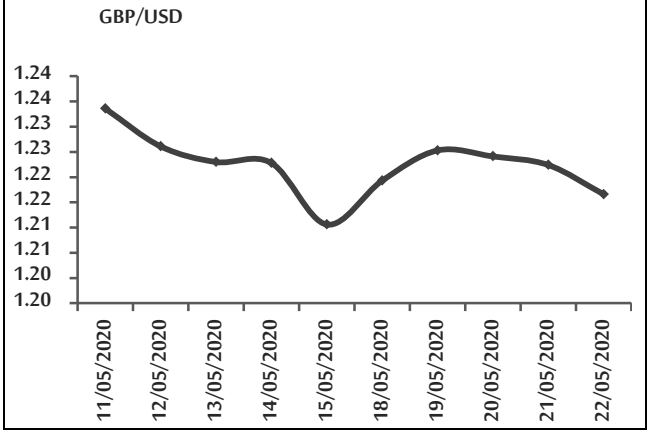

الين:

افتتح الين تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 107.35 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 107.04 ين للدولار الأمريكي) وسط تعافي شهية المخاطرة في الأسواق وذلك بعد أن قامت العديد من الدول بتخفيف إجراءات الإغلاق لديها بما دعم تحسن شهية المخاطرة في الأسواق، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف ونهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 107.63 ين للدولار الأمريكي وسط بيانات اقتصادية يابانية ضعيفة[4].

[1] أظهر تقدير أولي أن مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في منطقة اليورو ارتفع إلى 39.5 نقطة في شهر أيار من عام 2020 من 33.4 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته متجاوزاً توقعات السوق عند 38 نقطة.

[2] انخفض معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو إلى مستوى 0.3% في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 0.7% في الشهر السابق من العام ذاته.

[3] سجل معدل التضخم السنوي 0.8% في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 1.5% في الشهر السابق من العام ذاته.

[4] انكمش الاقتصاد الياباني بنسبة 2% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2020، مقارنةً بانكماشه بنسبة 0.7% في الربع السابق من العام السابق.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

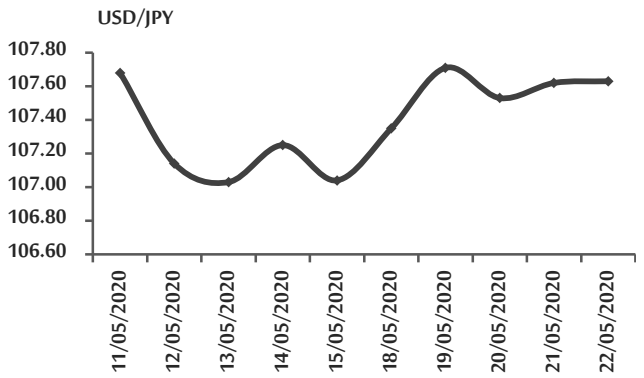

اليوان:

تابع اليوان انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 7.1097 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 7.1021 يوان للدولار الأمريكي)، بعد قرار بنك الصين الشعبي بالإبقاء على سياسته النقدية دون تغيير[1]، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً مستوى 7.0935 يوان للدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي[2]، ثم عاد لينخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 7.1304 يوان للدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي بعد بيانات اقتصادية أمريكية جيدة.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

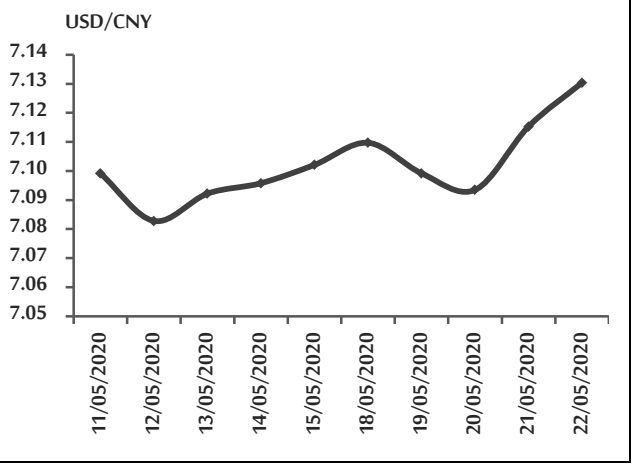

[1] أبقي بنك الصين الشعبي على سعر الفائدة الرئيس عند مستوى 3.85% دون تغيير خلال اجتماعه في 2020/05/20.

[2] انخفضت مبيعات المنازل الأمريكية القائمة في شهر نيسان من عام 2020 بنسبة 17.85% إلى 4.33 مليون وحدة مقارنة بانخفاضها بنسبة 8.5%.

البتكوين:

افتتحت عملة البتكوين تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع مسجلةً 9,730.70 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت منخفضةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 9,313.30 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) نتيجة ارتفاع الطلب عليها مع تعافي شهية المخاطرة في الأسواق وذلك بعد أن قامت العديد من الدول بتخفيف إجراءات الإغلاق لديها، بينما انخفضت في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 9,169.70 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

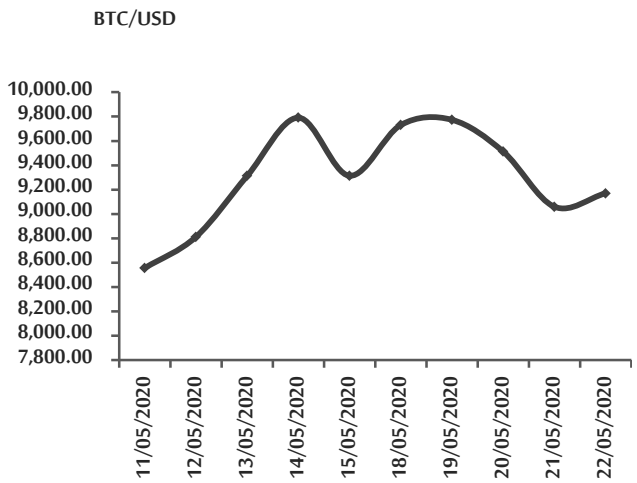

أسعار السلع

الذهب:

افتتح الذهب تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 1,732.32 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,756.30 دولار أمريكي للأونصة) حيث تراجعت أسعار الذهب من أعلى مستوياتها في أكثر من سبع سنوات مع تسجيل أسواق الأسهم والنفط مكاسب قوية بدعم من تفاؤل يحيط بتجربة لقاح محتمل لكوفيد-19، المرض التنفسي الذي يسببه فيروس كورونا المستجد، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,749.50 دولار أمريكي للأونصة نتيجة تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والمخاوف من بطء تعافي الاقتصاد العالمي الذي يعاني من جائحة فيروس كورونا، ثمّ

عاد للانخفاض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,736.07 دولار أمريكي للأونصة نتيجة آمال بتعافي اقتصادي عقب تخفيف إجراءات العزل العام واحتمال التوصل إلى لقاح لفيروس كورونا.

الشكل رقم 16 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

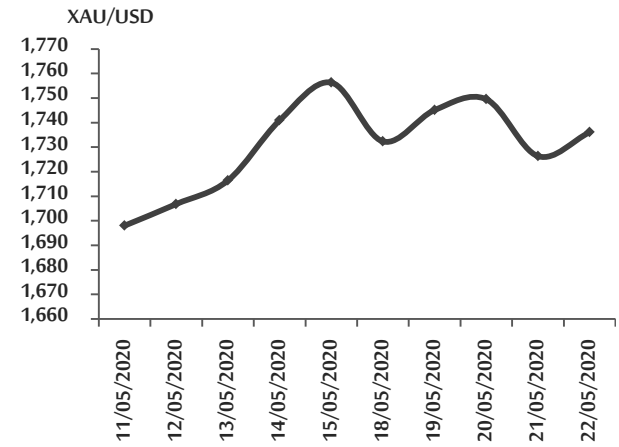

النفط:

تابع النفط ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 34.81 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 32.50 دولار أمريكي للبرميل) حيث ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في أكثر من شهرين بفعل نتائج أولية إيجابية للقاح المحتمل المضاد لفيروس كورونا، وتفاؤل بشأن استئناف النشاط الاقتصادي وعلامات على أن المنتجين ينفذون اتفاقاً لتخفيضات إنتاجية، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 35.85 دولار أمريكي للبرميل نتيجة هبوط في مخزونات الخام في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، لكن المكاسب قيَّدتها مخاوف حيال التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا.

الشكل رقم 17 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

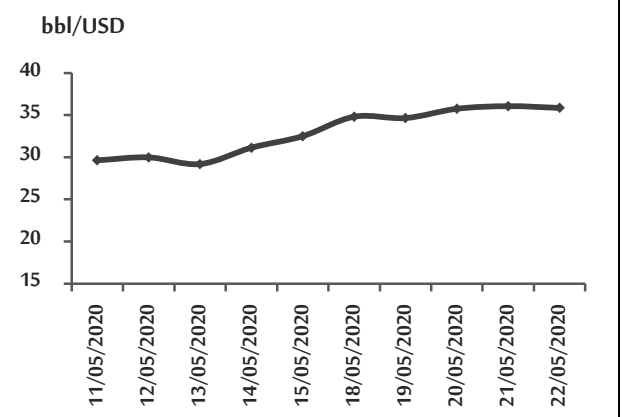

الغاز الطبيعي:

ارتفع الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.783 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[2] بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1.646 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة إقبال المستثمرين على السلع الأولية مع تعافي شهية المخاطرة في الأسواق وذلك بعد أن قامت العديد من الدول بتخفيف إجراءات الإغلاق لديها، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.731 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية نتيجة انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي، حيث انخفضت إيرادات العملاق الروسي جازبروم بنسبة 51.6% في الربع الأول من عام 2020 إلى 6.5 مليار دولار أمريكي.

[1] أظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية؛ أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية هبطت بمقدار خمسة ملايين برميل في الأسبوع المنتهي 2020/05/15.

[2] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

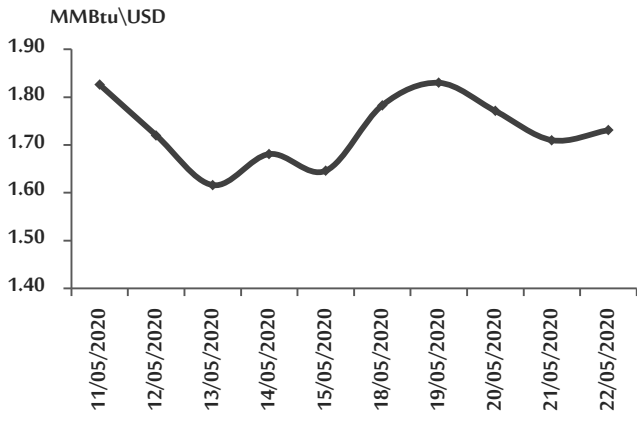

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ هل يمكن للرقمنة أن تساعد في ردع الفساد في أفريقيا؟[1]:

تبحث هذه الدراسة تأثير الرقمنة في إدراك الفساد والثقة في مسؤولي الضرائب في أفريقيا. وتستخدم بيانات المسح لأكثر من 23,000 فرد في 26 دولة أفريقية إلى جانب العديد من مؤشرات الرقمنة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ أولاً؛ أن اعتماد الأدوات الرقمية مرتبط بانخفاض الفساد وزيادة الثقة في مسؤولي الضرائب. كما يرتبط اعتماد الأدوات الرقمية بتقليل مؤشر مدركات الفساد في إدارة الضرائب بنحو 3%، وهذه النتائج قوية لاستخدام المؤشرات المختلفة للرقمنة، بما في ذلك مؤشر التبني الرقمي للبنك الدولي ومكوناته، الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة، المشاركة الإلكترونية ومؤشرات الخدمات عبر الإنترنت والميزانية المفتوحة للبنك الدولي والإدارة المالية العامة (PFM). ثانياً؛ أن التأثير المحتمل للرقمنة في إدراك الفساد يرجع إلى تأثيره في الثقة بمسؤولي الضرائب. وذلك من خلال توفير الشفافية وتقليل فرص الرشاوى، كما يمكن للرقمنة تحسين الثقة في المسؤولين الحكوميين، ثالثاً؛ أن زيادة استخدام الإنترنت يؤدي إلى انخفاض الفساد المدرك، حيث يؤدي إغلاق الحكومات للإنترنت إلى تقويض ثقة المواطنين في الإنترنت وفي الإجراءات الحكومية، كما يزيد من التصور بأن الحكومة فاسدة. في المقابل، أكدت النتائج أن السياسات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزيد من تأثير الرقمنة في الحد من الفساد المدرك. لذلك يجب على الدول الأفريقية أن تمتنع عن إغلاق الإنترنت عمداً، وتزيد من اعتماد الأدوات الرقمية لمكافحة الفساد، وأخيراً؛ أكدت الدراسة الحاجة إلى مزيد من العمل لفهم نتائج الاستثمارات المختلفة لتحفيز الرقمنة على الاقتصادات الأفريقية بدءاً من توفير البنية التحتية الأساسية مثل الكهرباء إلى توافر خدمات الإنترنت الموثوقة والميسورة التكلفة، وتصميم التطبيقات والخدمات ذات الصلة، على سبيل المثال؛ من التحديات الطويلة الأمد في العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التحصيل الفعال للضرائب إلى جانب تقديم الخدمات العامة والإنفاق الاجتماعي. فإذا تم تنفيذها بصورة جيدة، فهناك مكاسب محتملة في إدارة الضرائب والامتثال الضريبي، إضافة إلى استهداف البرامج الاجتماعية، والإدارة المالية العامة، على نطاق أوسع باستخدام البيانات الحالية حول المعاملات ودمجها مع المعلومات الشخصية، كما يمكن أن تستفيد المشتريات العامة أيضاً من استخدام العقود الذكية المصممة، علاوةً على ذلك، يمكن أن يوفر استخدام تقنية دفتر الأستاذ الموزع (DLT) أدوات للمساعدة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد.

صندوق النقد الدولي؛ محفزات النفاذ المالي: دور السياسات الاحترازية الكلية[2]:

تبحث هذه الدراسة في العوامل الدافعة لاستخدام الخدمات المالية الرسمية مقابل الخدمات غير الرسمية في البلدان الناشئة والنامية باستخدام بيانات FINDEX العالمية لعام 2017. وبصورة خاصة، تبحث فيما إذا كان اختيار الأفراد للخدمات المالية مرتبط بسياسات وظروف التمويل الكلي،

[1] IMF, Can Digitalization Help Deter Corruption in Africa?, N.20/68, May,2020.

[2] IMF, Drivers of Financial Access: The Role of Macro prudential Policies, N.20/74, May,2020.

إضافة إلى الخصائص الفردية والقطرية. وتركز الدراسة على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة التي تعتمد حالياً على الخدمات المالية غير الرسمية الأكثر إفادةً من الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ لا يزال الشمول المالي هدفاً مهماً للسياسة العامة في البلدان المنخفضة الدخل، حيث أصبحت الفوائد الاقتصادية الكلية لزيادة الشمول المالي راسخة الآن مما يسمح للأفراد بتيسير استهلاكهم، وتخصيص الموارد الإنتاجية بكفاءة أكبر عبر الاقتصاد، إلى جانب تمكين المرأة، والحد من الفقر وعدم المساواة، ودعم النمو. وبالنظر إلى هذه الفوائد، فإن السياسة المحلية في العديد من البلدان والمنظمات الدولية، قد حددت بصورة أكبر الشمول المالي كهدف مهم. ثانياً؛ تم تحسين الشمول المالي في الاقتصادات الناشئة والنامية، بفضل اعتماد الخدمات المالية المتنقلة في السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، على الرغم من استمرار أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الحصول على أعلى معدلات التمويل غير الرسمي، فقد انخفضت منذ عام 2014، حصتها من إجمالي الوصول إلى الخدمات المالية بنسبة 7.8%. واستحوذت أموال الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول على معظمها. كما تشكل حسابات الهاتف المحمول الآن 17.4% من جميع الخدمات المالية في القارة. حيث أتاح نمو صناعة الخدمات المالية للجوّال إمكانية الوصول إلى حسابات رسمية للملايين من أفقر الناس في العالم، الأمر الذي يسهّل إلى حد كبير معاملات المدفوعات. ثالثاً؛ يبدو أن السياسات الاحترازية الكلية وصحة القطاع المالي تلعب دوراً في الشمول المالي. حيث أظهرت النتائج ارتباطاً قوياً بين الشمول المالي والسياسات النقدية والحوكمة الكلية والقطاع المالي. وتحديداً ارتباط سياسات التحوط الكلية من جانب العرض (على أساس المؤسسات) بزيادة استخدام التمويل غير الرسمي وباستخدام أقل للخدمات الرسمية والمتنقلة. حيث أن العلاقة بين القيود المفروضة على نمو الائتمان من جهة، وزيادة استخدام الخدمات المالية غير الرسمية، مقارنة بالخدمات الرسمية من جهة أخرى، قوية بصورة خاصة. على الرغم من عدم إثبات العلاقة السببية، تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة قوية بين سياسات معينة والاستخدام الفردي لأنواع من الخدمات المالية. بينما لا يزال يتعين البحث عن القناة الدقيقة لهذه التسربات، بما في ذلك التفاعلات المعقدة المحتملة بين حجم القطاع غير الرسمي والتنمية المالية، ويبدو أنها أقوى بالنسبة للبلدان ذات المستويات الأعلى من التنمية المالية، كما أن النساء والأفراد الأقل تعليماً هم الأكثر تأثراً بهذه التسربات. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على ضرورة قيام المصارف المركزية والقائمين على القطاع المصرفي بالتنسيق المشترك بين سياسات القطاع النقدي والمالي والشمول المالي. وبالنظر إلى الآثار السلبية المحتملة للعديد من سياسات القطاع المالي (الاحترازية الكلية)، قد يحتاج صانعو السياسات إلى التفكير مسبقاً في الآثار المحتملة لهذه السياسات في الشمول المالي. وفي الوقت ذاته، ينبغي اتباع سياسات لدعم الشمول المالي، وذلك عن طريق زيادة المعرفة المالية والرقمية، إلى جانب الدعم التنظيمي للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول بصورة أكبر.

اقتصاد الأسبوع

موريشيوس؛ اقتصاد متنوع مستقر:

جمهورية موريشيوس هي جزر صغيرة بوسط المحيط الهندي، شرق مدغشقر، تبلغ مساحتها 2 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 1.27 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في موريشيوس 14.7 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 14.22 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.01% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 74.1% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 21.8%، ثم الإنتاج الزراعي بنسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد موريشيوس نمواً بمعدل 2.4% في الربع الرابع من عام 2019، مقارنةً بمعدل نمو بلغ 2.9% في الربع السابق من العام ذاته، وسط انخفاض في خدمات الإقامة والغذاء والتصنيع، وتباطؤ نشاط التمويل والتأمين والخدمات الإدارية وخدمات الدعم، والتعدين والمحاجر والزراعة.

معدل التضخم:

ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 4.2% في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 2.9% في الشهر السابق من العام ذاته، وجاء الضغط التصاعدي من أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بسبب المخاوف من نقص المنتجات الأساسية بسبب انتشار فيروس كورونا. على أساس شهري؛ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بمعدل 1.3% في شهر نيسان من عام 2020، بعد ارتفاعه بمعدل 0.8% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

انخفض معدل البطالة إلى 6.4% في الربع الرابع من عام 2019، مقارنةً بـ 6.7% في الفترة السابقة من العام ذاته، وبلغ عدد العاطلين عن العمل 37.9 ألف شخص في الربع الرابع من عام 2019.

العجز التجاري:

سجلت موريشيوس عجزاً في الميزان التجاري قدره 215 مليون دولار أمريكي في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بعجز قدره 190 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بمعدل 18% لتبلغ 137 مليون دولار أمريكي، وانخفضت الواردات بمعدل 0.8% لتبلغ 351.7 مليون دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي والذهب

انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي إلى 6.9 مليار دولار أمريكي في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 7.03 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، كما انخفضت احتياطيات الذهب لتبلغ 12.4 طن في الربع الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 12.3 طن في الربع الرابع من عام 2019.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في موريشيوس ليبلغ نحو 1 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2019، مقارنةً بـ 0.97 مليار دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 63% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018.

بيئة الأعمال:

تحتل موريشيوس المرتبة 13 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، وتأتي في المرتبة 52 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

صنفت وكالة **Moody's** موريشيوس عند المستوى **Baa1** مع نظرة مستقبلية سلبية في شهر أبريل من العام 2020.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% -5 Q1	%0.3 Q1	% -0.8 Apr	% 0.3 Apr	%14.7 Apr	%0.25 Apr	-44.4	مليار دولار أمريكي	Mar
منطقة اليورو	%- 3.8 Q1	%- 3.3 Q1	%-0.1 May	%0.1 May	%7.4 Mar	%0 Apr	28.2	مليار يورو	Mar
المملكة المتحدة	%-2 Q1	%-1.6 Q1	%-0.2 Apr	%0.8 Apr	%3.9 Mar	%0.1 May	-6.68	مليار جنيه استرليني	Mar
روسيا	%0.6 Q4	%1.6 Q1	%0.8 Apr	%3.1 Apr	%5.8 Apr	%5.5 Apr	9.31	مليار دولار أمريكي	Mar
الصين	%-9.8 Q1	%-6.8 Q1	%-0.9 Apr	%3.3 Apr	%6 Apr	%3.85 Apr	45.34	مليار دولار أمريكي	Apr
اليابان	%-0.9 Q1	%-2 Q1	%-0.2 Apr	%0.1 Apr	%2.6 Apr	%-0.1 Apr	-930	مليار ين ياباني	Apr
تركيا	%0.1 Q1	%4.5 Q1	%0.85 Apr	%10.94 Apr	%13.6 Feb	%8.25 May	-4.56	مليار دولار أمريكي	Apr
الهند	%1.1 Q4	%3.1 Q1	%-0.34 Mar	%5.84 Mar	%23.5 Ma	%4 May	-6.76	مليار دولار أمريكي	Apr
استراليا	%0.5 Q4	%2.2 Q4	%0.3 Q1	%2.2 Q1	%6.2 Apr	%0. 25 Jun	10.6	مليار دولار استرالي	Mar
مصر	%5.6 Q3	%5.6 Q4	%1.3 Apr	%5.9 Apr	%7.7 Q1	%9.25 May	-2.69	مليار دولار أمريكي	Mar
الأردن	%1.9 Q3	%2.1 Q4	%-0.1 Apr	%0.5 Apr	%19 Q4	%2.5 Mar	-0.88	مليار دولار أمريكي	Feb
لبنان		%1 2018	%2.13 Jan	10.04% Jan	%6.2 2019	%6.75 Mar	-0.58	مليار دولار أمريكي	Mar